الفروق في العنف ضد الزوجة بين الزوجات المتنازعات وغير المتنازعات بمحكمة الأسرة

" العاملات - غير العاملات "

إعداد

الباحثة/ سهيلة سمير فرج

باحثة دكتوراه في الآداب تخصص / علم النفس

كلية الآداب - جامعة أسيوط

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٠/٥/١م

تاريخ القبول: ٧ /٦/ ٢٠٢٠م

ملخص:

هدف البحث الحالي إلى معرفة "الفروق في العنف ضد الزوجة بين الزوجات المتنازعات والزوجات غير المتنازعات بمحكمة الأسرة (عاملات – غير عاملات)"، وقد تم اختيار العينة من الزوجات المتنازعات بمحكمة الأسرة بمحافظة أسيوط، وعددهن (١٠٠) زوجة، وعينة من الزوجات غير المتنازعات بمحكمة الأسرة وعددهن (١٠٠) زوجة أيضا، وتراوح المدى العمري ما بين (٢٢: ٦٤) سنة، بمتوسط عمر للعينة الكلية (٢١,٣٥) سنة، وانحراف معياري (٠٨٥,٧)، وبلغ متوسط عدد سنوات الزواج (٤٢,١٠) بانحراف معياري (٧١٩,٦)، وتم استخدام مقياس العنف ضد الزوجة (إعداد زينب شقير ٢٠١٧)، وأظهرت النتائج أن الزوجات المتنازعات بمحكمة الأسرة أكثر تعرضا للعنف ضد الزوجة، وذلك بمقارنتها بالزوجات غير المتنازعات، وأن العنف ضد الزوجة لا يختلف لدى المتزوجات باختلاف متغير العمل (تعملن – لا تعملن)، على حين يختلف العنف ضد الزوجة لدى المتزواجات، بالتفاعل بين المتغيرين: حالة التنازع (متنازعات – غير متنازعات، والعمل (تعملن – لا تعملن)، وأن مجموعة المتنازعات ولا يعملن، يليها مجموعة المتنازعات ويعملن، كن الأكثر تعرضا للعنف من الزوج، على حين كانت مجموعة غير المتنازعات بمحكمة الأسرة ولا يعملن، هي الأقل تعرضا للعنف من الزوج.

الكلمات المفتاحية:

العنف ضد الزوجة – زوجات متنازعات – زوجات غير متنازعات – محكمة الأسرة.

Abstract:

The aim of the current research is to identify “differences in violence against the wife between disputed wives and non-disputed wives at the Family Court (workers/ non-workers)". The sample has been selected from disputed wives at the family court in Assiut Governorate (n=100 wives), and a sample of non-disputing wives at the family court (n=100 wives)، and the age range were between (22- 64) years, with an average age for the total sample (21.35) years، (SD.= 7.085), the average number of years of marriage (42.10 with SD. = 6.72). We used the Violence against the wife scale (prepared by Zeinab Shokeir, 2017) and the results showed that disputed wives at the family court are more vulnerable to violence against the wife, compared to non-disputed wives and the violence against the wife is no different in married women based on the variable of work (work/ don't work), while violence against the wife differs among the married women based on, the interaction between the two variables: status of dispute (disputed/non-disputed), and work status (working/ not working), and the group of disputed and do not work، followed by a group disputed and do work, were more exposed to violence from the husband, while the group of non-disputing at the family court and work, are the least vulnerable to violence from the husband.

Keywords: Violence against the wife – conflicting wives – undisputed wives – family court.

مقدمة:

لا يخلو أي مجتمع من المجتمعات، من وجود مؤشرات تشير إلى انتشار العنف بين أفراده؛ فالعنف أصبح ظاهرة إنسانية عامة، وهو قديم قدم الوجود الإنساني ذاته، وليس أدل على ذلك من أن أول جريمة قتل – والتي تمثل أقصى درجات العنف – قام بها أحد أبناء سيدنا آدم عليه السلام، وكان القتيل (قابيل) أخا للقاتل (هابيل). ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن، اتسع نطاق العنف وتعددت أشكاله؛ فهناك العنف ضد المرأة، والعنف ضد الأبناء، والعنف ضد الوالدين، والعنف ضد الأزواج أو الزوجات، والعنف الجنسي، والعنف ضد المجتمع، والعنف الموجه للسلطة، والعنف الجماهيري، والعنف السياسي، وغير ذلك الكثير من أشكال العنف. وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي يقوم بها العلماء بهدف خفض السلوك العنيف، إلا أنه مع ذلك يمكن القول بأن العنف في تزايد مستمر في الوقت الراهن. (طه المستكاوي، ٢٠٠٩: ٣٠٨ – ٣٠٩).

وفي السنوات الأخيرة، مازالت المرأة تواجه الكثير من التحديات والمشكلات، ويأتى على قمة هذه التحديات قضية العنف ضد المرأة، وهى قضية معقدة ومتشابكة وشائكة، ... لا يكاد يخلو منها مجتمع من المجتمعات، فالعنف ضد المرأة قضية عالمية واسعة الانتشار، تتخطى الحدود الثقافية والجغرافية، وتتعرض النساء للعنف بصورة مستمرة وبأشكال مختلفة ودرجات متفاوتة، تختلف من مجتمع لآخر، وهذا العنف يصاحب المرأة منذ طفولتها، ويزداد حدة في شبابها، وقد تظل مستمرة بصور مختلفة حتى في شيخوختها" (صبري خيرى ، ٢٠١٤).

ومشكلة العنف ضد المرأة، لم تحظ بالاهتمام المطلوب خصوصا فى دول العالم الثالث ومنها مصر؛ ففي مصر تتنوع أشكال العنف التى تتعرض لها المرأة، فعلى الرغم من مظاهر الإنصاف للمرأة خاصة من خلال التشريعات والدساتير التى أقرت المساواة بين الرجل والمرأة، وحقوق المرأة الاجتماعية والسياسية والثقافية، كما هو موجود فى

الدستور الجديد (٢٠١٤)، إلا أن المرأة مازالت تتعرض للعنف. (رندا يوسف، محمد جمال الدين، سامية عبد السميع، مصطفى حمدي، ٢٠١٦). وتتعدد أشكال العنف ضد المرأة، ومنها العنف الموجه لها من قبل الزوج، والذي يطلق عليه العنف ضد الزوجة، ونظرا لانتشار هذا النوع من العنف في المجتمعات المختلفة، ونظراً للأهمية التي تحتلها الأسرة في بنية المجتمع، فقد حظيت هذه المشكلة، باهتمام كبير من جانب العلماء في شتى التخصصات، النفسية والاجتماعية والإعلامية والقانونية والأمنية وغيرها، بهدف المساهمة في فهم الأسباب والدوافع الكامنة وراء انتشار ظاهرة العنف الأسري بشكل عام، والعنف ضد الزوجة بشكل خاص، في محاولة للتقليل من حجم الآثار السلبية الناجمة عنه، وعلاج المشكلات المؤدية إليه.

كما اهتمت الدولة في مصر، بالعمل الجاد لحل المشكلات الناجمة عن العنف ضد الزوجة، وتشجيع الحلول للنزاعات الأسرية من خلال تشريع القوانين في الأحوال الشخصية والتي تشكل دوراً فعالاً في معالجة المشاكل الأسرية، وخاصة القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤ والذي صدر في ١٧ مارس ٢٠٠٤م والخاص بمحكمة الأسرة؛ حيث يتم عرض المشاكل الأسرية على الإختصاصيين النفسيين والاجتماعيين في مكاتب التسوية، لإعادة الإصلاح والوئام بين الزوجين، حفاظاً على الترابط الأسري.

من هنا جاء اهتمام الباحثين للقيام بهذه الدراسة، كجهد علمي لتعرف بعض المتغيرات الديموجرافية التي يحتمل أن يكون لها تأثير على حجم العنف الموجة للزوجة في إحدى محافظات صعيد مصر، وهي محافظة "أسيوط".

مشكلة الدراسة:

هناك "أضرار عديدة تلحق بالفرد والأسرة والمجتمع بشكل عام، جرَّاء استمرار العنف بشتى صوره، الأمر الذي يحتم على الباحثين في مختلف التخصصات

أن يبذلوا جهدا أكبر لدراسته بهدف تحديد العوامل المسئولة عنه، في محاولة للحد من الآثار السلبية المترتبة عليه والسيطرة عليه" (طه المستكاوي، ٢٠٠٩: ٣٠٩). وإلى جانب ذلك هناك مؤشرات عن انتشار العنف ضد الزوجة في مختلف دول العالم، وذلك على الرغم من اختلاف نسب الزوجات اللاتي يتعرضن لهذا العنف من دولة لأخرى؛ ووفقا لدراسة قامت بها منظمة الصحة العالمية WHO في عشرة بلدان، فان معظم ممارسات العنف ضد الزوجة من قبل شريك حياتها، تعكس أشكالا متكررة من سوء المعاملة، وليست مجرد حوادث منعزلة، وهناك ما بين (٣٠ إلى ٥٦%) من النساء اللاتي أفدن بأنهن قد تعرضن لشكل من الانتهاك الجسدي أو الجنسي من قبل الزوج أو شريك الحياة (المجلس القومي للمرأة في مصر، ٢٠٠٩: ١٣).

ومن واقع الحياة العملية للباحثة الأولى "سهيلة سمير" كخبيرة نفسية في محكمة الأسرة بمدينة أسيوط/ مصر، تبين وجود العديد من النزاعات الزوجية التي بسببها يلجأ الزوجين للمحكمة، لإيجاد حلول لها سواء بالصلح والعودة لمسكن الزوجية، أو الانتهاء بالطلاق كحل أيضاً لهذه النزاعات، فمن أسباب هذه النزاعات، عدم احترام كلا الطرفين لمشاعر الآخر، أو تمسك كلا الطرفين برأيه، وعدم التنازل عنه جمودا منه في التفكير. لذلك يصعب على الطرفين إيجاد العديد من الوسائل التي تمكنهم من حل لنزاعاتهم الزوجية، وأنّ عدم التوافق بين الزوجين نفسيا واجتماعياً، سبباً في حدوث الخلافات، وسوء معاملة الزوج لزوجته وتعرضه لها بالضرب المبرح والإهانة وعدم احترامه لها، وبخله الشديد عليها وعلى الأبناء، كل ذلك يعتبر سبباً في عدم قدرة الزوجة في العفو والتسامح مع زوجها، لذلك تلجأ لمحكمة الأسرة، لإنهاء العلاقة الزوجية مع هذا الزواج، وعلى الجانب الآخر فإن تقصير الزوجة في حق زوجها وعدم إعطاءه حقوقه الزوجية وتقصيرها في واجباتها المنزلية، وفي تربية صغارها، يعتبر أيضاً من أسباب حدوث العنف، وبالتالي اللجوء لمحكمة الأسرة.

كما تشير نتائج المسح الديموجرافي والصحي لمصر، عام ٢٠٠٥ ،إلى أن (٣٦%) من السيدات اللاتي تم استجوابهن في العينة البالغ عددها (٥٦١٣) زوجة، قد ذكرن أنهن قد عانين من شكل من أشكال العنف الزوجي النفسي، الجسدي، و/أو الجنسي، من قبل الزوج الحالي، كما أفادت نسبة (٢٤%) أنهن عانين من ذلك في العام السابق للمسح، وقد بلغت معدلات العنف الجسدي والجنسي فقط(أي، باستثناء العنف النفسي) نسب (٣٤%) و (١٥%) خلال العام السابق للمسح (المجلس القومي للمرأة في مصر، ٢٠٠٩: ١٣). كما أن من أسباب اختيار الباحثين للقيام بهذه الدراسة، ما تظهره الدراسات الوبائية، من ارتفاع أعداد حالات الطلاق في المجتمع المصري؛ فقد أوضح تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر عام (٢٠١٩)، أن نسبة الطلاق تمثل (٦,١١%)، حيث بلغ عدد حالات الطلاق (٦٤) ألف حالة، مقارنة بعدد حالات الزواج والتي بلغت (٥٥٠) ألف حالة، وأن من بين كل (١٠٠) حالة زواج تتم في محافظة القاهرة، تنتهي (٣٣) حالة منها بالطلاق (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩). وفي الجدول (١) نعرض لعدد حالات الطلاق في خمس محافظات من محافظات الوجه القبلي، إلى جانب محافظتي القاهرة والإسكندرية، وفقا لإحصاءات عام ٢٠١٩م.

جدول (١) معدل حالات الطلاق في خمس من محافظات الصعيد إضافة إلى محافظتي القاهرة والإسكندرية وفقا لتقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام (٢٠١٩)

المحافظة	العدد	المحافظة	العدد
١- محافظة القاهرة	(٤١١,٤٣)	٥- محافظة المنيا	(٨٤٧,٥)
٢- محافظة الإسكندرية	(٣٠٨,٢٢)	٦- محافظة أسيوط	(٣٢٦,٤)
٣- محافظة قنا	(٧٥٨,٦)	٧- محافظة أسوان	(٣٨٥,٢)
٤- محافظة سوهاج	(٩٣٦,٥)		

(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩)

وفي محافظة أسيوط، وهي المحافظة التي تم اختيار عينة الدراسة منها، يمكن ملاحظة زيادة أعداد حالات الطلاق عاما بعد عام؛ فمن خلال إحصاءات محكمة الأسرة في محافظة أسيوط، كان عدد القضايا المقدمة للطلاق في عام ٢٠١٢ (٣٩٧٧) قضية، وفي عام ٢٠١٣ بلغ عددها (٤٢٨٢) قضية، وفي عام ٢٠١٤ (١٠٨١٩) قضية، وفي عام ٢٠١٥ بلغ عددها (١١٦٨٩) قضية، وفي عام ٢٠١٦ (١٢٢٨٨) قضية، ثم ارتفع عددها في عام ٢٠١٧ إلى (١٦٢٥٤)، وأصبحت في عام ٢٠١٨ (٢٥٣٦٥) قضية، وأخيراً في عام ٢٠١٩ ارتفع عدد قضايا الطلاق ارتفاعا كبيرا حيث وصل عددها إلى (٤٢٥٦٠) قضية (سجلات محكمة الأسرة بأسيوط من عام ٢٠١٢ إلى ٢٠١٩).

مما سبق، يمكن ملاحظة أن عدد القضايا الخاصة بالطلاق المقدمة لمحكمة الأسرة، قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا خلال السنوات السبع الأخيرة (٢٠١٢ – ٢٠١٩)، حيث بلغت نسبة قضايا الطلاق بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٩م (١: ١٠,٧)، وهي نسبة مرتفعة جدا، وتشير إلى أن معدلات الطلاق في ازدياد، بصورة تستدعي ضرورة تدخل مختلف الجهات التي يهمها استقرار الأسرة، واستقرار المجتمع بشكل عام، بهدف تحقيق معدلات كبيرة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية في محافظة أسيوط، وفي مصر بشكل عام. من هنا جاء اهتمام الباحثين للقيام بالدراسة الحالية، ودراسة مشكلة العنف الموجه ضد الزوجة، وهل يختلف هذا العنف باختلاف حالة الزوجة (متنازعات – غير متنازعات بمحكمة الأسرة)، وهل يختلف العنف ضد الزوجة العاملة، عنها لدى الزوجة غير العاملة؟.

وقد اهتم الباحثون في علم النفس، بدراسة العنف ضد الزوجة، وتوصل (طريف شوقي، ٢٠٠٠) إلى أن أكثر أنواع العنف شيوعاً في الأسرة المصرية، هو العنف الزواجي، وبوجه خاص العنف ضد الزوجات. وتشير نتائج دراسات سابقة إلى أن العنف ضد الزوجة ينتشر انتشارا واسعا؛ ففي العراق تتعرض (٧٣%) من

النساء العراقيات المتزوجات، للعنف بمختلف أشكاله، النفسي والجسدي واللفظي والجنسي، والسيطرة والتحكم من قبل أزواجهن (اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق، ب. ت.)، كما ينتشر العنف ضد الزوجة بمظاهره المختلفة في قطاع غزة في فلسطين (سفيان أبو نجيلة، ٢٠٠٦)، وأن هناك انتشارا للعنف الجسدي والنفسي والاقتصادي، والجنسي الواقع على السيدات الريفيات ممن لهن قضايا في محمكة الأسرة في بعض مراكز وقرى محافظة أسيوط في مصر (رندا يوسف وآخرين، ٢٠١٦)، وفي دراسة عن المرأة الأردنية المعنفة، توصلت إلى أن هناك استمرارا لتعرض المرأة الأردنية للعنف من قبل زوجها بنوعيه اللفظي والجسدي (سحر الشرع، عبد الله قازان، ٢٠١٧)، كما توصلت دراسة في قبرص إلى أن (٢٨%) من السيدات في قبرص قد تعرضن للعنف من الزوج

(Mavrikiou، Apostolidou، & Parlalis، 2019)

ومن المتغيرات الديموجرافية ذات العلاقة بالعنف ضد الزوجة، متغير مستوى التعليم، ففي دراسة عن المرأة بالعراق، أظهرت النتائج أنه كلما ارتفع مستوى تعليم المرأة، كلما قل تعرضها للعنف من الرجل، وترتفع نسبة المؤيدين للعنف ضد المرأة، من الرجال الأميين (اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق، ب. ت.)، وفي دراسة عن السيدات الريفيات اللاجئات لمحكمة الأسرة ممن عانين من عنف زواجي، تبين أن (٥٥%) منهن من الأميات أو ممن يعرفن القراءة والكتابة فقط، وأن من حصلن على مؤهل أقل من الجامعي (٣٥,٢%)، على حين كانت نسبة الحاصلات على تعليم جامعي (٩,٨%) فقط دراسة (رندا يوسف وآخرين، ٢٠١٦)، وتوصلت دراسة (سحر الشرع، عبد الله قازان، ٢٠١٧)، على المرأة الأردنية المعنفة، إلى أن انخفاض المستوى التعليمي لدى الزوج وتدني مكانته الاجتماعية تزيد من ميله للعنف في تعامله مع زوجته.

ومن المتغيرات الديموجرافية أيضا التي تم دراسة علاقتها بالعنف ضد الزوجة، متغير فترة الزواج، أو عدد سنوات الزواج، حيث توصلت دراسة (اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق، ب. ت.) إلى أنه يزداد تعرض المرأة للتسلط والعنف اللفظي والجسدي والنفسي والجنسي بزيادة عدد سنوات الزواج.، وتختلف هذه النتيجة عن نتائج دراسة (رندا يوسف وآخرين، ٢٠١٦)، حيث تقل نسبة الزوجات الريفيات اللاتي لجأن لمحكمة الأسرة للشكوى من العنف الزوجي كلما زاد عدد سنوات الزواج (١٠ سنوات فأكثر) حيث بلغ نسبتهن إلى (٢٥,٤%)، على حين ارتفعت نسبة الزوجات الريفيات اللاتي لجأن لمحكمة الأسرة للشكوى من العنف الزوجي كلما قل عدد سنوات الزواج عن (١٠ سنوات) حيث بلغ نسبتهن إلى (٧٤,٦%)، وتتسق هذه النتيجة الأخيرة مع ما توصلت إليه دراسة (سحر الشرع، عبد الله قازان، ٢٠١٧) على المرأة الأردنية المعنفة. ومع ذلك فقد توصلت دراسة (ألفت المعصوابي، ٢٠١٥)، أن العنف الزوجي الممارس ضد الزوجة لدى الزوجات الفلسطينيات في قطاع غزة، لا يختلف باختلاف متغير عدد سنوات الزواج.

أما علاقة متغير المستوى الاقتصادي للأسرة بالعنف ضد الزوجة، فقد توصلت دراسة (Mavrikiou, Apostolidou, & Parlalis, 2019,) أن متغير المستوى الاقتصادي للأسرة له إسهام في التنبؤ بالعنف ضد الزوجة القبرصية، كما اتفقت دراسات عديدة (مصطفى حسن، ٢٠١٠؛ ألفت المعصوابي، ٢٠١٥؛ سحر الشرع، عبد الله قازان، ٢٠١٧) على أنه كلما انخفض المستوى الاقتصادي للأسرة، وزاد الفقر كلما ارتفع مستوى العنف الموجه من الزوج إلى زوجته. وعلى متغير العمل (الزوج أو الزوجة)، أظهرت دراسة (ألفت المعصوابي، ٢٠١٥)، أنه لا توجد فروق في العنف ضد الزوجة الفلسطينية في قطاع غزة تعزى لمتغير عمل الزوج، على حين توصلت دراسة (رندا يوسف وآخرين، ٢٠١٦) ، إلى أن (٨١,٩%) من

السيدات الريفيات اللاتي لهن قضايا فى محكمة الأسرة من بعض مراكز وقرى محافظة أسيوط لا يعملن، وبلغت نسبة العاملات منهن (١٨,١%) فقط.

لكل ما سبق، فإن مشكلة الدراسة الحالية، تتلخص في محاولة الإجابة عن التساؤل التالي: "هل توجد فروق في العنف ضد الزوجة بين الزوجات المتنازعات وبين الزوجات غير المتنازعات بمحكمة الأسرة؟، وهل توجد فروق في العنف ضد الزوجة بين الزوجات العاملات والزوجات غير العاملات؟، وهل توجد فروق في العنف ضد الزوجة نتيجة التفاعل بين كا من (متغير شكل التنازع بمحكمة الأسرة، ومتغير العمل)؟.

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة الفروق في العنف ضد الزوجة بين الزوجات المتنازعات وغير المتنازعات بمحكمة الأسرة، والفروق أيضا في العنف ضد الزوجات العاملات، والزوجات غير العاملات، والفروق في العنف ضد الزوجة نتيجة التفاعل بين المتغيرين: شكل التنازع بمحكمة الأسرة، والعمل.

أهميته الدراسة:

وتبدو أهمية الدراسة الحالية نظرياً وتطبيقياً كالاتي :-

أ- الأهمية النظرية :

- أهمية عينة الدراسة التي يقوم البحث بتناولها والتي تتكون من الزوجات المتنازعات بمحكمة الأسرة، وأنّ الزوجات هن حجر الأساس للأسرة داخل المجتمع وهن نصف المجتمع.
- ندرة الدراسات التي تم إجراؤها في مصر – في حدود علم الباحثين – وتتناول العنف ضد الزوجة لدى الزوجات المتنازعات بمحكمة الأسرة.

ب- الأهمية التطبيقية :

- توظيف نتائج الدراسة في الإرشاد الزواجي عن طريق توعية المقبلين على الزواج بضرورة تنمية التسامح الزواجي، والحد من العنف لديهم، للمساعدة على تخطي المشكلات والنزاعات الزواجية المستقبلية. والتوصية ببناء برامج إرشادية وتدريبية هدفها تعليم المقبلين على الزواج بكيفية حل الصراعات التي قد تنشأ بين الزوجين مستقبلا.

الإطار النظري للدراسة:

أولاً: العنف ضد الزوجة:

تعتبر ظاهرة العنف الأسري وخاصة العنف الموجه ضد الزوجة بالتحديد، ظاهرة ذات أبعاد تاريخية وحضارية ومجتمعية، فهي ليست قاصرة على مكان دون الآخر ولا زمان دون الآخر، ولا بطبيعة المجتمع متحضراً أو متخلفاً، غربي أو شرقي، بل هي قضية ترتبط بوجود الإنسان والعلاقات المتبادلة بين الرجل والمرأة داخل الأسرة. ومع أن العنف ضد الزوجة ظاهرة قديمة قدم العلاقة الزوجية ومنتشرة في معظم المجتمعات، دلت تقارير منظمة الصحة العالمية على أن ثلث نساء العالم يتعرضن للعنف والضرب من أزوجهن، إلا أن العنف يختلف من مجتمع لآخر من حيث الشكل والمظهر، أو من حيث الشدة والدرجة، ومن حيث الدوافع والأسباب، وهو يعتمد على ما قد يواجهه المجتمع من ظروف وأزمات تنعكس على الحياة أو العلاقات الزوجية وتؤدي إلى استخدام سلوكيات عنيفة قد تكون(لفظية، جسدية، نفسية، جنسية، إقتصادية) ضد الزوجة (عدلي السمري: ٢٠٠١).

ويعرف (فرج طه، ٢٠٠٥: ١٩) العنف بأنه" السلوك المشوب بالقسوة والعدوان والقهر والإكراه، وهو عادة سلوك بعيد عن التحضر والتمدن، وتستثير فيه الدوافع والطاقات العدوانية استثماراً صريحاً بدائياً كالضرب والتكسير وتدمير الممتلكات واستخدام القوة". كما يعرف (منير كرداشة، ٢٠٠٩: ٣٢) العنف بأنه"

سلوك عدواني مصدره فرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية بهدف استغلال وإخضاع طرف آخر في إطار علاقة من القوة غير المتكافئة، مما يتسبب بإحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو جماعة أوطبقة إجتماعية.

واتفق كل من Heise،Ellsberg & ،(11 :2005 ؛ سفيان أبو نجيلة، ٢٠٠٦: ٨٧؛ سامي أبو اسحق، ٢٠١٣: ٤٢١؛ زينب شقير، ٢٠١٦: ١٥٨- ١٦٠؛ ناديا يوسف، ٢٠١٦: ١٧٥؛ سحر الشرع، عبد الله قازان، ٢٠١٧: ٢٢؛ Arënliu،.et al ،2 :2019) بأن العنف ضد الزوجة عبارة عن"أفعال عنيفة تُمارس بشكل مقصود تجاه الزوجة من قبل زوجها سواء بسبب أو بدون سبب ويحدث بشكل متكرر وبصورة عمدية مقصودة ويتضمن عنفاً جسدياً أو نفسياً أو لفظياً بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية والحاجات الأساسية سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.

ويتضح أيضاً من خلال

إيمان (WHO, 2002: 89؛Verona, Christopher، & Alan, 2002: 249 عبد الوهاب، ٢٠٠٧ :١٩٤؛ رأفت قابيل، ٢٠٠٩: ٤؛ الشيماء محمد إبراهيم، ٢٠١٧ Namy, et al., 2017: 4؛ Aparecida, Michele, Laporti, ٦٣: ؛ Roberto, Fernandes, et al., 2019: 407)

أن العنف ضد الزوجة عبارة عن "كل سلوك أو فعل يصدر في إطار العلاقة الأسرية بين الزوج والزوجة تنطوي على نية أوقصد، بهدف إلحاق أضرار أو آلام بالزوجة، سواء كانت آلاماً جسمية أو نفسية أو جنسية أو اقتصادية، وغالباً ما ينجم هذا العنف عن مسببات وعوامل اجتماعية واقتصادية ونفسية وثقافية وغيرها.

ويعتبر رصد الأسباب المؤدية إلى العنف ضد المرأة، سواء اتخذ هذا العنف من الضرب مظهراً له، أو كان الاغتصاب هو الوسيلة من الأهمية بمكان، ومما لا شك فيه أن رصد هذه الأسباب، يسهم في وضع البرامج الوقائية والعلاجية المناسبة

لعلاج هذه الأسباب (رشدي أبو زيد، ٢٠٠٨: ٤٥)، ويمكن فيما يلي عرض بعض الأسباب التي تؤدي للعنف الزواجي، وبشكل خاص العنف ضد الزوجة:

١- الخيانة الزوجية سواء قام بها الزوج، أو الزوجة، وإحساس الطرف الآخر بأن شريك حياته قد خانه، يؤدي لكثير من المشكلات داخل إطار الحياة الزوجة، مما قد يسهم في توجيه العنف ضد الزوجة، ثم الطلاق في كثير من الأحيان.

٢- قد يؤدي شعور الزوج بالإحباط في مجال عمله أو في علاقاته الاجتماعية، إلى توجيه العنف ضد زوجته وأولاده كنوع من نقل العدوان إلى أشخاص أضعف منه، وهو ما يسمى بظاهرة "كبش الفداء" التي تحدث عنها "دولارد وميللر".

٣- فتور العاطفة بين الزوجين وعدم شعور أحدهما بالأمان وتبلد المشاعر سبباً من أسباب إضطراب العلاقة الزوجية.

٤- الاعتماد النفسي على المواد المؤثرة على الأعصاب (كالمخدرات والمسكرات)، إضافة إلى بطالة الزوج عن العمل، مما يزيد من التوتر والمشكلات بين الزوجين وقد يؤدي ذلك في كثير من الأحيان لتوجيه الزوج العنف ضد زوجته.

٥- انخفاض دخل الأسرة ماديا، على الرغم من كثرة مطالب الحياة اليومية، مما يجعل الزوج والزوجة في حالة عدم استقرار نفسي، وقد يزيد ذلك من الخلافات والعنف بينهما.

٦- ومن الأسباب التي ظهرت حديثا، وتسهم في إثارة المشكلات بين الزوجين، إدمان أحدهما أو كلاهما للإنترنت والتكنولوجيا الحديثة، خاصة وسائل التواصل الاجتماعي (الفيس بوك، والواتساب، والفيبر، واليوتيوب، وغيرها)، مما قد يزيد من حجم عنف الزوج نحو زوجته.

ويشير العنف الزواجي إلى إحداث ضرر في العلاقة مع الشريك الحميم كالضرر النفسي أو الجسدي أو الجنسي أو الاجتماعي، فيشمل العنف الجسدي على

الصفع والضرب والركل، والعنف النفسي يشمل على الترهيب والمهانة والتقليل المستمر، العنف الجنسي ويشمل الجماع القسري بالإكراه، والعنف الاجتماعي ويشمل عزل الزوجة من عائلتها وأصدقائها ومراقبة تحركاتها

(WHO، 2002: 89).

يجب على كل من الزوجين مساعدة الطرف الآخر على فهم نفسه، وتبصيره بذاته لمعرفة أبعادها وحدودها وإمكانياتها وقدراتها بدون سخرية أو تجريح وبلا لوم وتحقير في جو من التقبل والاحترام والتسامح المتبادل بينهما حتى يتمكن كل منهما من ممارسة أدواره العامه في حياته داخل بيت الزوجية وخارجة بما لا يدع مجالاً للنقد واللوم والعتاب من أي فرد (نادية أبو سكينة ومنال خضر، ٢٠١١: ١٨٤-١٨٥).

النظريات المفسرة للعنف:

نظرا للأضرار الخطيرة التي تقع على جميع أفراد الأسرة، نتيجة العنف الأسري بشكل عام، والعنف ضد الزوجة بشكل خاص، فقد اهتم علماء النفس في عدد من النظريات والمدارس تفسير ظاهرة العنف هذه، ولا يسمح المجال هنا عرض جميع نظريات علم النفس التي اهتمت بتفسير سلوك العنف، لكن الباحثين في هذه الدراسة سيعرضون بعض هذه النظريات، ومنها:

١- نظرية الإحباط – العدوان:

يعد "دولارد Dollard وميلر Miller" هما المؤسسان لهذه النظرية، التي ترى أن السلوك العدواني ينجم عن شكل من أشكال الإحباط، حيث يتم توجيه هذا العدوان أصلا إلى المصدر الرئيس الذي سبب الإحباط، ولكن إذا حالت الظروف لسبب من الأسباب دون توجيه عدوان الفرد نحو مصدر الإحباط، فإن الفرد يميل إلى نقل هذا العدوان وإزاحته إلى فرد آخر أضعف منه، ويكون في هذه الحالة بمثابة كبش فداء..

وللتدليل على ذلك، قام كل من "ميللر" و"بوجلسكي"، بإجراء تجربة عام ١٩٤٨م على مجموعة من التلاميذ المشاركين في أحد المعسكرات الصيفية. وأراد الباحثان دراسة أثر الإحباط، على الاتجاهات العدائية لهؤلاء التلاميذ نحو بعض جماعات الأقلية. لذا قاما بتصميم موقف تجريبي، وطبقا مجموعة من مقاييس الاتجاهات نحو المكسيكيين واليابانيين كجماعتين من جماعات الأقلية في المجتمع الأمريكي. ثم عرَّضا مجموعة التلاميذ لموقف محبط، يتمثل في أنهما قاما بتعطيل التلاميذ عن حضور مناسبة اجتماعية مهمة لهم. ثم قاسا اتجاهاتهم نحو جماعتي الأقلية مرة أخرى بعد تعرضهم للموقف المحبط. وبمقارنة نتائج القياسين قبل وبعد الموقف المحبط، وجد الباحثان أن الاتجاهات العدوانية نحو جماعتي الأقلية، قد تزايدت بشكل ملحوظ، بعد تعرض العينة للموقف المحبط.

وقد فسر ذلك، بأن العدوان كان متجها أصلا نحو الباحثان، لأنهما كانا السبب في عدم حضور التلاميذ المناسبة الاجتماعية المهمة لهم. فقد سبب عدم حضورهم هذه المناسبة إحباطا كبيرا، نجم عنه عدوان نحو موضوع مثير (الباحثان)، ثم حدث تعميم من موضوع المثير الأصلي إلى موضوع مثير آخر، ويتمثل في جماعتي الأقلية (المكسيكيين واليابانيين)، وعلى ذلك فإن جماعتي الأقلية يمثلون كبش الفداء الذي وجه لهم العدوان، بدلا من المشرفان على الرحلة. (طه المستكاوي، ٢٠٢٠).

٢- نظرية التعلم الاجتماعي Social Learning Theory:

أسس هذه النظرية "ألبرت باندورا" Albert Bandura وترى هذه النظرية أن سلوك العنف والعدوان "سلوك يكتسبه الفرد من خلال عملية التعلم الاجتماعي، عن طريق التقليد والمحاكاة، من خلال ملاحظة سلوك الآخرين (محمد الريماوي، ٢٠٠٨: ٥٩٦)، وللتدليل على ذلك أجرى "باندورا" عام ١٩٦١م تجربته الشهيرة في تعلم الأطفال السلوك العدواني والتي أسماها تجربة "دمية بوبو" Bobo Doll

experiment، ويرتبط بهذه النظرية أيضا دور التليفزيون وأفلام السينما في تعليم الأطفال والكبار السلوك العنيف، في إطار نظرية التعلم الاجتماعي من خلال مشاهدة النموذج، "ففي دراسة نشرتها منظمة "الائتلاف الدولي ضد العنف التلفزيوني" (مروان كجك، ١٩٨٨: ١٢٩)، استغرق إجراؤها (٢٢) عاماً، أظهرت النتائج، أن هناك علاقة مباشرة بين أفلام العنف التلفزيوني في الستينات، وارتفاع الجريمة في السبعينات والثمانينات (من القرن العشرين)، وأن ما يتراوح بين (٢٥% و٥٠%) من أعمال العنف في سائر أنحاء العالم، سببها مشاهد العنف في التلفزيون والسينما.. وأن العروض التلفزيونية الأمريكية العنيفة التي تُعرض في أنحاء العالم، ساعدت على انتشار الجريمة" (نقلا عن: طه المستكاوي، ٢٠٢٠).

٣- نظرية التحليل النفسي:

يعد "سيجموند فرويد" **Sigmund Freud** مؤسس هذه النظرية، وتنظر هذه النظرية للعنف بأنه ملازم للطبيعة الإنسانية، ويرجع الصراعات الداخلية والمشاكل الإنفعالية والمشاعر غير الشعورية بالخوف وعدم الأمان والشعور بالنقص (رنا أبو جبل، ٢٠١٧: ٢٣). وفي نظرية التحليل النفسي فإن المصطلح الذي حاول فرويد، أن يدلِّلَ به على وجود الطاقة التي تكمن خلف النشاط الإنساني، فهو مصطلح الغريزة Instinct وينظر فرويد إلى الغرائز، على أنه يمكن تقسيمها إلى فرعين كبيرين، هما: غرائز الحياة، وغرائز الموت والتدمير. "وتشتمل غرائز الحياة بصورة عامة، على كل من الجوع والعطش والجنس، وتهدف هذه الغرائز، إلى الحفاظ على حياة الفرد وتكاثر الجنس.. أما النوع الثاني من الغرائز، وهي غريزة الموت أو التدمير، فقد تحدث عنها فرويد بالتفصيل، في مُؤلفَيهِ: "الحضارة ومساوئها" و"الحب والحرب والحضارة والموت". والعدوان صورة من صور غرائز الموت أو التدمير، والشخص في رأي فرويد، لديه رغبة لاشعورية في الموت وتدمير الذات. وعندما تقف غرائز الحياة، كعقبة أمام الفرد، لتوجيه العدوان نحو ذاته، فإن العدوان

يتجه إلى الخارج نحو الآخرين، لذا يتجه الفرد إلى قتال الآخرين، وتوجيه العدوان نحوهم.. وبصورة أخرى، فإن نزعات التدمير تظهر، إذا تم إسقاط غريزة الموت والتدمير من الذات على موضوع آخر غير الذات، أي على موضوع خارجي (طه المستكاوي، ٢٠٢٠).

ويرى فرويد، أن الغريزتان تعملان معا، وفي وقت واحد، وأن "كل العمليات السلوكية ليست إلا تآليف متعارضة، أو متوافقة، من طائفتي الغرائز (غرائز الحياة وغرائز الموت)، فهي امتزاج أو اختلاط بينهما. ويؤدي فساد المزيج أو انفصام الحوافز، إلى اختلالات في السلوك: مثال ذلك أن الغلو في العدوان، يجعل من المحب قاتلا، والانخفاض الشديد في العدوان، يؤدي إلى الخجل أو العنة." (دانييل لاجاش: د.ت: ٤٨). كما تفسر نظرية التحليل النفسي العنف الموجه من الزوج لزوجته في إطار ما يطلق عليه السادية (التلذذ بتوقيع الأذى على الآخر)، والمازوخية (التلذذ بتوقيع الأذى على الذات)، وأيضا في إطار اضطراب النمو في المرحلة الأوديبية؛ بحيث نجده في مرحلة الرشد، وعند مواجهته مصاعب الحياة فإنه ينكص للمرحلة الأوديبية التي فشل فيها، ويتصرف وفقا لها.

٤- النظرية المعرفية:

ويعتبر ألبرت إليس Albert Ellis مؤسس هذه النظرية، التي تفترض أن الإنسان يولد ولديه القدرة على التفكير العقلاني السليم وغير السليم، وأن تفكير الإنسان وانفعاله وسلوكه يحدث في وقت واحد، ويفترض أن الإنسان يميل إلى تمويل مشاعره بالأسلوب والطريقة التي يفكر بها (محمد جمل، ٢٠٠٢)، وأن تأثر المرأة بالإساءة يتوقف على كيفية إدراكها وتفسيرها لهذه الإساءة.

ولألبرت إليس جهود كبيرة في الإرشاد النفسي للحياة الزوجية داخل الأسرة، لذا قدم إليس فكرة العلاج العقلاني الانفعالي، ورأى أن المشكلات الأسرية ومنها

توجيه العنف ضد الزوجة، هي نتاج وجود أفكار خاطئة لـــدى الطـــرفين، أو لـــدى طرف منهما، وأن حل المشكلات بين الزوج والزوجة يتم عن طريق التخلـــي عـــن الأفكار اللاعقلانية وإحلال الأفكار العقلانية بدلا منها، مما يؤدي إلى تخفيـــف حـــدة الانفعالات بين الزوجين، وتخفيف حدة العنف الموجه من طرف إلى الطرف الآخر.

ثانياً: محكمة الأسرة:

أنشئت محكمة الأسرة في مصر بالقانون رقم (١٠) والذي صدر في ١٧ مارس ٢٠٠٤ وجاء هذا القانون استجابة لضرورات عملية ملحة مع ما حرصت عليه الشريعة الإسلامية من عناية بالأسرة والعمل على قيامها على المودة والرحمة واستقرارها ووأد الخلافات الزوجية في مهدها حتى لا تتفاقم وتؤدي إلى انهيار الأسرة (فوزية عبد الستار، ٢٠٠٥: ١٠٦).

إنّ محكمة الأسرة تختص بنظر كل القضايا التي ترتبط بأول دعوى أحوال شخصية ترفع من أحد أفراد الأسرة وغالبا ما يكون رافع هذه الدعوى هو الزوجة حتى تتمكن من الانفصال عن زوجها في حالة استحالة العشرة، "مثلا" رفع دعوى تطليق تتفرع منها دعاوى متعددة مثل الطاعة وطلب النفقة وحضانة الصغار ومسكن الحضانة والرؤية ... ألخ (فاطمة مصطفى، ٢٠٠٦: ١٥٤). ويقضي القانون الجديد بتعيين أخصائي اجتماعي وأخصائي نفسي لكل منازعة أسرية ومهمتهم تتضمن تقديم النصح والإرشاد لأطراف النزاع ومحاولة تسوية النزاع وديا مما قد يجنب بعض الأزواج السير في إجراءات قضائية مطولة خصوصا حين يكون بين الزوجين نزاع حول حضانة الأطفال ولابد أن يكون من بين هؤلاء الموظفين امرأة واحدة على الأقل (سوسن عبد اللطيف، محمد جمال شديد، ٢٠٠٣: ٢١٦).

وتعرف محكمة الأسرة بأنها: "هى تلك المحكمة التي تختص بكل الدعاوى الخاصة بالأحوال الشخصية مثل الطلاق والخلع والحضانة والنفقة ورؤية الأطفال والوصاية على أموال القصر وغيرها" (أشرف جلال، ٢٠٠٤: ٩٤). وتهدف محكمة

الأسرة إلى إصلاح أحوال الأسرة وتعزيز استقرارها وحمايتها من دواعي التصدع وحسم ما يثور داخلها من منازعات بإنهاء تلك المنازعات إما بالتسوية الودية أو بحكم قضائي ناجز (محمد سلامة، ٢٠٠٧: ٢٥ – ٢٦).

دراسات سابقة

من الدراسات التي اهتمت ببحث العنف لدى الزوجات، وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات، نذكر الدراسات التالي عرضها، ومنها دراسة (اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق، ب. ت.) عن العنف ضد المرأة في العراق؛ الإشكاليات والخيارات، من خلال المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية (I–WISH) واستخدام فيها أسلوب التحليل العاملي وأسلوب تحليل الإنحدار اللوجيستي، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة: ارتفاع نسبة العنف الواقع على المرأة بأشكاله المختلفة، إلى الحد الذى أصبح معه مشكلة معترفاً بها، تواجهها أكثر من خمس عدد النساء العراقيات؛ حيث تتعرض (٢٣%) من النساء المتزوجات بالفئة العمرية (١٥ – ٤٥) سنة، للعنف سواء كان عنفا نفسياً أو جسدياً أو لفظاً و (١٠%) للعنف الجنسي، و (٤٠%) للسيطرة والتحكم من قبل أزواجهن. وأنه كلما ارتفع مستوى تعليم المرأة، كلما قل تعرضها للعنف النفسي واللفظي والجسدي من الرجل، كما يزداد تعرض المرأة للتسلط والعنف اللفظي والجسدي والنفسي والجنسي بزيادة عدد سنوات الزواج. ومن النتائج أيضا أن ثلثي الرجال وأكثر من نصف الشباب لا يدعمون ولا يعترفون بحقوق المرأة فى المساواة مع الرجل في التعليم، والعمل، واختيار شريك الحياة، وتحديد عدد الأطفال، والزواج المبكر، وترتفع نسبة الرجال المؤيدين للعنف من الأميين الذين يعيشون في أسر ممتدة، ويزداد تأييد الرجل للعنف في الأسر التي تميز بين الجنسين، وكان الرجال في الريف أكثر تأييدا للعنف ممن في المدينة.

ومن الدراسات التي اهتمت بدراسة العنف ضد الزوجة، دراسة (طريف شوقي، ٢٠٠٠) عن العنف في الأسرة المصرية، تناول فيها عددا من أبعاد العنف الأسري، منها العنف ضد الزوجات، وتوصلت النتائج إلى أن أكثر أنواع العنف شيوعاً هو العنف الزواجي، وبوجه خاص ضد الزوجات اللواتي كن يخرجن من المنزل دون إذن أزواجهن، ويهددنهم بترك المنزل عند نشوب نزاع بينهما، ويرفعن أصواتهن عليهم، ويرتدين ملابس لا يرضون عنها، ويتعدين أحياناً الخطوط الحمراء في علاقتهن بالرجال الآخرين.

كما اهتمت دراسة (سفيان أبو نجيلة، ٢٠٠٦) بدراسة مستوى ومظاهر العنف الزواجي الموجه ضد الزوجة وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية والسياسية، وهدفت هذه الدراسة إلى تقدير حجم ومدى انتشار العنف الزواجي ضد الزوجة بمظاهره المختلفة في قطاع غزة وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية-الديموجرافية والسياسية، وتكونت عينة الدراسة من ١٢٦٥ مفردة في المدى العمري ١٣- ٥٥ عاماً، وتم استخدام مقياس العنف الزوجي الموجه ضد الزوجة من إعداد "سفيان أبو نجيلة"، وتم عرض النتائج وفقاً لمستويين الأول منها على كل بعد من أبعاد العنف الزواجي، والمستوى الثاني وفقاً لفروض الدراسة، وجاءت النتائج محققة ل-ثمانية عشر فرضا من الفروض الفرعية الخمسة والعشرون لفروض البحث في حين لم تتحقق بقية الفروض.

وفي دراسة (مي سليم الطاهر، ٢٠٠٦)، والتي هدفت إلى التعرف إلى مظاهر العنف ضد الزوجات المعنفات وأساليب التعامل التي تستخدمها في مواجهة العنف، ومدى اختلافها تبعاً لمتغيري التعليم والعمل، والتعرف إلى سمات الشخصية وتقدير الذات التي تميز النساء المعنفات مقارنة بالنساء غير المعنفات، ومعرفة العلاقة الارتباطية بين كل من تقدير الذات وسمات الشخصية وبين استراتيجيات التعامل مع العنف. وتكونت عينة الدراسة من (١٣٢) زوجة منهن (١١٢) زوجة

معنفة، وأظهرت نتائج الدراسة أن أكثر سمات الشخصية التي تميزت بها النساء المعنفات هي سمة السيطرة وتحمل المسؤولية، وإن أكثر استراتيجيات التعامل التي تستخدمها النساء المعنفات هي: الاسترخاء، والدعم الاجتماعي، ولوم الذات ثم استخدام وسائل الدفاع والدعم الديني، وكشف الذات للآخرين وضبط الضغط، وكانت آخرها إعادة البناء المعرفي، وحل المشكلات.

وفي دراسة (مصطفى حسن، ٢٠١٠) عن الآثار المترتبة على توجيه العنف ضد الزوجة في كل من الريف والحضر، وتكونت عينة الدراسة من (١٠٠) من الزوجات المترددات على محكمة الأسرة بمحافظة الشرقية بمصر، وتوصلت إلى أن أهم العوامل الاقتصادية المؤدية للعنف الأسري ضد الزوجة، ضغوط الحياة اليومية، وكثرة المصاريف والفقر، ومن العوامل الاجتماعية: أصدقاء السوء للزوج، وإهانة الزوج لوالدة الزوجة وسبها، ومن العوامل الثقافية: الثقافة الذكورية التي تعطي للزوج، الفهم الخاطئ لتعاليم الدين، فيما يتعلق بحقوق وواجبات الزوجة.

في دراسة (ألفت المعصوابي، ٢٠١٥)، وموضوعها "العنف الزوجي الممارس ضد الزوجة ومستوى تقبله وعلاقته بالصحة النفسية لدى نساء محافظة غزة، وتكونت عينة الدراسة من (١٩٢) من الزوجات بقطاع غزة في فلسطين، طبق عليهن مقياس العنف ضد الزوجة، ومقياس تقبل العنف، ومقياس للصحة النفسية، وأظهرت النتائج أنه توجد علاقة ارتباطية موجبة بين العنف ضد الزوجة، وتقبل العنف، والصحة النفسية، ولا توجد فروق في العنف ضد الزوجة تعزى لمتغير عدد سنوات الزواج، على حين توجد فروق تعزى لمتغير الوضع الاقتصادي. ولا توجد فروق دالة تعزى لمتغير عمل الزوج.

في دراسة (مكرلوفي يمينة، ٢٠١٥)، وموضوعها: "استراتيجيات التعامل لدى الزوجة المعنفة وعلاقتها بالتوافق الزواجي"، هدفت الدراسة الى معرفة استراتيجيات التعامل الأكثر استخداما من قبل الزوجة المعنفة، التي تسهم في التوافق

الزواجي، والكشف عن وجود فروق لعينة الزوجات المعنفات في استخدامهن لاستراتيجيات التعامل باختلاف مدة الزواج ومستوى التوافق الزواجي، وتكونت عينة الدراسة من (٧٠) من الزوجات الجزائريات، كما تم إجراء دراسة حالة لزوجتين طبق عليهما المقابلة الشخصية واختبار التات TAT الإسقاطي، وأظهرت النتائج أن الزوجة المعنفة تستخدم استراتيجيات الانفعال، والتقبل، والجانب الديني، وحل المشكل، والترفيه والمساندة الاجتماعية في تعاملها مع العنف. وتعد المساندة الاجتماعية وحل المشكل والانفعال من بين استراتيجيات التعامل، التي تسهم في التوافق الزواجي، كما وجدت فروق في استخدام الزوجات المعنفات لاستراتيجية التقبل، في اتجاه الزوجات ذوات مدة زواج أكبر (٢١ سنة زواج فأكثر)، إضافة إلى وجود فروق في استخدامهن لاستراتيجية حل المشكل، والانفعال، والمساندة الاجتماعية، في اتجاه الزوجات منخفضات التوافق الزواجي.

دراسة (رندا يوسف وآخرين، ٢٠١٦) والتي هدف منها الباحثون، إلى دراسة أشكال العنف الموجه ضد المرأة الريفية في محافظة أسيوط وتعرف من هو الشخص القائم بالعنف ضدها، وأسبابه، ورد فعلها على العنف الموجه ضدها، وأثاره عليها وعلى الأبناء. وتكونت عينة الدراسة من (١٢٢) من السيدات اللاتى لهن قضايا فى محمكة الأسرة من بعض مراكز وقرى محافظة أسيوط، وتراوحت أعمارهن ما بين (٢٠ إلى ٥٠) عاما، وتم مناقشة العينة في مجموعات بؤرية، وتحليل البيانات والاستجابات، وأظهرت النتائج ما يلي: أن معظم عينة الدراسة من الأميات أو ممن يعرفن القراءة والكتابة (٥٥%)، وأن من حصلن على مؤهل أقل من الجامعي (٣٥,٢%)، على حين كانت نسبة الحاصلات على تعليم جامعي (٩,٨%) فقط. وأن الغالبية العظمى من عينة الدراسة زوجات لا يعملن (٨١,٩%)، على حين بلغت نسبة العاملات منهن (١٨,١%). وعلى متغير مدة فترة الزواج، فقد بلغت نسبة الزوجات اللاتي مر على زواجهن أقل من خمس سنوات (٣٣,٦%)، و

(٤٠,٩%) لفترة الزواج التي تتراوح بين (٥ – ١٠) سنوات، و (٢٥,٤%) لفترة الزواج التي بلغت ١٠ سنوات فأكثر. ومن النتائج أيضا أن هناك انتشارا للعنف الجسدي بصورة كبيرة بين السيدات بكافه أشكاله، ويأتي بعده العنف النفسي بأشكاله المختلفة، ثم العنف الاقتصادي، والعنف الجنسي، أما عن رد فعل الزوجة على هذا العنف فوجد أن البكاء وترك المنزل والذهاب إلى منزل الأهل من أهم أشكال رد فعل المرأة على العنف الموجه ضدها. وأن هناك العديد من الآثار السلبية للعنف على المرأة فقد يتسبب لها فى الحزن والاكتئاب وعدم الثقة فى نفسها وفي كافة الرجال أيضاً. أما آثار العنف على الأبناء فلقد ذكرن السيدات أن الأبناء هم ضحية هذا العنف وهم أكثر من يتأثروا به سواء كانت الحياة الزوجية مستمرة أو إنتهت بالإنفصال فقد يصابوا بالحزن الشديد والاكتئاب المستمر،أصابتهم الدائمة بالأمراض، وفقدان الثقة بأنفسهم، وضعف التحصيل الدراسى والرسوب بالمدرسة، والخوف من الآخرين.

وفي دراسة (سحر الشرع، عبد الله قازان، ٢٠١٧)، والتي هدفت إلى الكشف عن العنف الموجه ضد الزوجة في المجتمع الأردني، وذلك بالوقوف على أبرز أشكال العنف التي تتعرض لها الزوجة، وتكونت العينة من (٢٥٠) إمرأة معنفة تم اختيارهن بطريقة قصدية، وتوصلت النتائج إلى أن هناك استمرارا لتعرض المرأة للعنف من قبل زوجها بنوعيه اللفظي والجسدي، وبدرجة واضحة لدى معظم النساء المعنفات، وأن انخفاض المستوى التعليمي لدى الزوج وتدني مكانته الاجتماعية تزيد من ميله للعنف في تعامله مع زوجته، وأن سكوت المرأة على الإساءة والعنف الموجهان لها من الزوج، يعد السبب الأساسي في إكساب العنف ضد الزوجة شرعية بيد الرجل، والسبب خوفها من الطلاق ونظرة المجتمع السلبية للمطلقة، وحرصها على أطفالها ومستقبل أسرتها من التفكك. وأن العنف الجسدي ضد الزوجة، يختلف باختلاف مدة الزواج، كذلك يسهم الدخل الشهري في انخفاض المستوى الطبقي للأسرة والذي يساهم في ممارسة العنف من قبل الزوج لزوجته.

في دراسة (Mavrikiou, Apostolidou, & Parlalis, 2019)، اهتم فيها الباحثون بدراسة العنف الموجه ضد المرأة في قبرص، للتعرف على العوامل المسئولة عن العنف ضد المرأة القبرصية، وتكونت عينة الدراسة من (١١٠٧) من القبرصيات اللاتي تتحدثن باللغة اليونانية. وأظهرت النتائج أن (٢٨%) من عينة الدراسة، ذكرن أنهن تعرضن للعنف من الزوج أو من الشخص الذي يرتبطن معه بعلاقة حميمة، على الأقل مرة واحدة، وأظهرت نتائج تحليل الإنحدار المتعدد، أن متغيرات العمر، والحالة الزواجية، ومكان الإقامة، والمستوى الاقتصادي للأسرة، لها إسهام في التنبؤ بالعنف ضد المرأة.

وفي دراسة أجراها (Bijaya, Kathy, & Elisavat, 2020) وكان هدفها تعرف العوامل المسببة لصمت الزوجات عن العنف الموجه لهن من أزواجهن، وتكونت عينة الدراسة من مجموعة من النساء المتزوجات وأعمارهن فوق ١٦ سنة ممن يعانين من عنف الشريك الحميم، وبعد مناقشة سبب صمتهن على العنف الموجه ضدهن من أزواجهن، تبين أن هناك مجموعة من العوامل الأكثر شيوعاً والتي كانت سببا في استمرار صمتهن ومنها لوم الذات والقلق على مستقبل الأسرة، والخوف على أبنائهن.

تعليق على الدراسات السابقة:

بمراجعة الدراسات السابقة التي تم عرضها في الجزء السابق، يمكن الخروج بما يلي:

١- ندرة الدراسات التي تناولت دراسة العنف ضد الزوجة في إطار متغيري شكل التنازع بمحكمة الأسرة، والعمل لدى المتزوجات، سواء في مصر أو في الدول العربية.

٢- أن العنف منتشر بصورة كبيرة في مصر وفي الدول العربية، وفي مختلف دول العالم؛ سواء العنف ضد المرأة بشكل عام، أو العنف ضد الزوجة بشكل خاص.

٣- أن هناك عدد من المتغيرات الديموجرافية التي تسهم في انتشار العنف ضد المرأة، والعنف ضد الزوجة، منها: عدد سنوات الزواج، والمستوى التعليمي لكل من الزوج والزوجة، والمستوى الاقتصادي للأسرة، وعمل الزوجة، ومحل الإقامة (ريف – حضر)، إلى جانب استراتيجيات تعامل الزوجة مع عنف الزوج الموجه ضدها.

فرض الدراسة:

من خلال مراجعة مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وأهدافها، وأيضا الدراسات السابقة التي تم عرضها في الجزء السابق، تم صياغة فرض الدراسة، كما يلي: "يختلف العنف ضد الزوجة، باختلاف متغيري: حالة التنازع بمحكمة الأسرة (متنازعات – غير متنازعات)، والعمل (تعملن – لا تعملن)، والتفاعل بينهما، لدى المتزوجات".

منهج وإجراءات الدراسة:

المنهج:

تم استخدام المنهج الوصفي المقارن، في الدراسة الحالية، وذلك بهدف مقارنة أداء المتزوجات المتنازعات (عاملات – غير عاملات)، بأداء المتزوجات غير المتنازعات بمحكمة الأسرة (عاملات – غير عاملات)، على مقياس العنف ضد الزوجة. لذا تم استخدام الأسلوب الإحصائي المناسب لذلك، كتحليل التباين الثنائي، والدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات المجموعات غير المرتبطة (T Test).

عينة الدراسة

اشتملت عينة الدراسة على (٢٠٠) زوجة من محافظة أسيوط، مقسمة إلى (١٠٠) من الزوجات المتنازعات داخل محكمة الأسرة، و(١٠٠) زوجة من غير المتنازعات داخل المحكمة، وتراوح المدى العمري ما بين (٢٢: ٦٤) سنة، وبلغ متوسط أعمار العينة الكلية (٢١,٣٥) سنة، بانحراف معياري (٠٨٥,٧)، وتراوح مدى عدد سنوات الزواج للعينة ككل ما بين (١ : ٣٦) سنة، وبلغ متوسط عدد سنوات الزواج (٤٢,١٠) بانحراف معياري (٧١٩,٦). والجدول (٢) يصف عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات حالة التنازع بمحكمة الأسرة، والعمل والمستوى التعليمي ومحل الإقامة.

جدول(٢) مواصفات عينة الدراسة على متغيرات: العمل (تعمل – لا تعمل)، والمستوى التعليمي، ومحل الإقامة، وشكل تنازع الزوجات (متنازعات – غير متنازعات في محكمة الأسرة) (ن= ٢٠٠)

المتغيرات الديموجرافية		زوجات متنازعات (ن= ١٠٠)		زوجات غيرمتنازعات (ن= ١٠٠)		الإجمالي	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%
١- الوظيفة	١- تعمل	٥٣	%٥٣	٨٦	%٨٦	١٣٩	%٥,٦٩
	٢- لا تعمل	٤٧	%٤٧	١٤	%١٤	٦١	%٥,٣٠
٢- المستوى التعليمي	١- أمي	٥	%٥	٠	٠	٥	%٥,٢
	٢- متوسط	٣٩	%٣٩	٢٦	%٢٦	٦٥	%٥,٣٢
	٣- جامعي	٤٥	%٤٥	٥٤	%٥٤	٩٩	%٥,٤٩
	٤- فوق جامعي	١١	%١١	٢٠	%٢٠	٣١	%٥,١٥
٣- محل الإقامة	١- ريف	٥٤	%٥٤	٤٥	%٤٥	٩٩	%٥,٤٩
	٢- حضر	٤٦	%٤٦	٥٥	%٥٥	١٠١	%٥,٥٠

أدوات الدراسة:

استخدم في الدراسة الحالية مقياس العنف ضد الزوجة من إعداد "زينب شقير" (٢٠١٧)، ويتكون من (١٧٢) عبارة، تقيس أربعة محاور، وكل محور ينقسم لعدد من الأبعاد، كما يلي:

١- **المحور الأول:** أشكال العنف ضد الزوجة ويقيسها (٧٥) عبارة: وينقسم هذا المحور إلى خمسة أبعاد، هي العنف الجسمي (١٥) عبارة، والعنف اللفظي (١٥) عبارة، والعنف النفسي (١٥) عبارة، والعنف الاجتماعي (١٠) عبارات، والعنف الاقتصادي (١٠) عبارات، والعنف الجنسي (١٠) عبارات.

٢- **المحور الثاني:** الآثار السلبية للعنف ضد الزوجة ويقيسها (٣٠) عبارة: وينقسم هذا المحور إلى ثلاثة أبعاد، هي: الآثار الصحية الجسمية (١٠) عبارات، والآثار النفسية (١٠) عبارات، والآثار الأسرية الاجتماعية والاقتصادية (١٠) عبارات.

٣- **المحور الثالث:** دوافع العنف ضد الزوجة ويقيسها (٤٢) عبارة: وينقسم هذا المحور إلى ثلاثة أبعاد، هي: دوافع عامة وثقافية واجتماعية (٢٠) عبارة، ودوافع خاصة بالزوج (١٠) عبارات، ودوافع خاصة بالزوجة (١٢) عبارة.

٤- **المحور الرابع:** أساليب (استراتيجيات) مواجهة الزوجة للعنف الموجه ضدها، ويقيسه (٢٥) عبارة.

وتتم الاستجابة على بنود المقياس بأربعة مستويات، كما تصحح كالآتي (تحدث كثيراً= ٣ درجات)، و(تحدث أحياناً= ٢ درجة)، و(نادراً ما تحدث=١ رجة)، و(لا تحدث نهائياً= صفر). وعلى ذلك فإن الدرجة الكلية للمقياس تتراوح ما بين (صفر – ٥١٦)، وكلما ارتفعت درجة الزوجة على المقياس، كلما دل ذلك على أن العنف الموجه لها من الزوج كبيرا. وفي الدراسة الحالية، تم استخراج الدرجة الكلية للمقياس، دون استخدام درجات المقاييس الفرعية.

وتم تقدير الكفاءة السيكومترية للمقياس في الدراسة الحالية عن طريق حساب معامل ألفا كرونباخ، ومعامل ثبات التجزئة النصفية، والإتساق الداخلي، كما تم التحقق من صدق المقياس باستخدام أسلوب الصدق العاملي. وبلغ معامل ألفا كرونباخ للمقياس ككل (٠,٧٧٤)، كما بلغ معامل ثبات التجزئة النصفية للمقياس (٠,٩٩٦) بعد تصحيح الطول باستخدام معادلة "سبيرمان – براون" (ن= ٢٠٠). كما أمكن حساب ثبات الإتساق الداخلي من خلال حساب معامل الارتباط بين العبارة وكل بعد من أبعاد المحور، وأيضاً حساب معامل الارتباط بين كل أبعاد المحور وبين المحور نفسه، وكلها تشير إلى اتساق داخلي مرتفع للمقياس ومكوناته (راجع: سهيلة سمير، ٢٠٢٠).

أما صدق المقياس، فقد تم استخدام الصدق العاملي، حيث تم إدخال درجات فقرات المقياس في دراسة عاملية باستخدام طريقة المكونات الرئيسية ل–"هوتلنج"، وقد أسفرت نتائج التحليل العاملي لوحدات مقياس العنف ضد الزوجة، عن وجود (١٣) عاملا استوعبت نسبة تباين قدرها (١٢٦,٧٨%) من حجم التباين الارتباطي، وبلغ حجم الجذر الكامن للعامل الأول قبل التدوير، والذي يمثل العامل العام (٧٥٧,٣٨)، ويستحوذ على نسبة تباين قدرها (٠٦٦,٤٥%) من التباين الارتباطي. وقد تشبع تشبعا جوهريا، على العامل الأول قبل التدوير (العامل العام) جميع عبارات المقياس، مما يعني أن مقياس العنف ضد الزوجة بشكل عام يتمتع بقدر كبير من الصدق العاملي.

نتائج الدراسة: مناقشتها وتفسيرها

للتحقق من صحة فرض الدراسة، الذي ينص على أنه: "يختلف العنف ضد الزوجة، باختلاف متغيري: حالة التنازع بمحكمة الأسرة (متنازعات – غير متنازعات)، والعمل (تعملن – لا تعملن)، والتفاعل بينهما، لدى المتزوجات". وللتحقق من صحة هذا الفرض، تم استخدام تحليل التباين الثنائي، والجدول (٣)

يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية لأداء كل مجموعة فرعية والعينة الكلية على مقياس العنف ضد الزوجة. كما يعرض الجدول (٤) نتائج تحليل التباين الثنائي لدرجات عينة الدراسة (ن= ٢٠٠) على مقياس العنف ضد الزوجة، حسب متغيري: شكل التنازع (متنازعات – غير متنازعات بمحكمة الأسرة)، والعمل (تعملن – لا تعملن)، والتفاعل بين المتغيرين.

جدول (٣) المتوسط والانحراف المعياري الخاص بكل مجموعة بناء على متغيري: التنازع، والعمل والتفاعل بينهما على مقياس العنف ضد الزوجة

لدى المجموعات الفرعية وعينة الدراسة (ن= ٢٠٠).

المجموعات	العدد	المتوسط	انحراف معياري
١- متنازعات وتعملن	٥٣	٧٠,٢٨٤	٥٤٣,٩٩
٢- متنازعات ولا تعملن	٤٧	٩٤,٣٢٢	٧٠١,٨٠
٣- منتازعات ككل	١٠٠	٦٧,٣٠٢	٧٢٩,٩٢
٤- غير متنازعات وتعملن	٨٧	٣٥,١١٦	٤٦١,١٠٢
٥- غير متنازعات ولا تعملن	١٤	٩٣,٦٢	٧٦٢,٩٧
٦- غير متنازعات ككل	١٠٠	٨٧,١٠٨	٠٣٣,١٠٣
٧- تعملن ككل (متنازعات وغير متنازعات)	١٣٩	٥٤,١٨٠	١٣٣,١٣٠
٨- لا تعمل ككل (متنازعات وغيرمتنازعات)	٦١	٢٦,٢٦٣	٦٢٨,١٣٨
٩- العينة الكلية	٢٠٠	٧١٧,٢٠٥	٨٢٥,١٣٧

جدول (٤) تحليل التباين بين المجموعات وفقًا لمتغيري: التنازع، والعمل، والتفاعل بينهما على مقياس العنف ضد الزوجة لدى عينة الدراسة من الزوجات (ن= ٢٠٠).

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
التنازع (أ)	٦٦٢,١٤٨٩٣٥١	١	٦٦٢,١٤٨٩٣٥١	٣٩٠,١٥٩	٠٠١,٠
العمل (ب)	٩٢٢,١٨٧٠	١	٩٢٢,١٨٧٠	٢٠٠,٠	لا توجد
التفاعل (أ×ب)	٣٩٦,٦٨١٩١	١	٣٩٦,٦٨١٩١	٢٩٨,٧	٠٠١,٠
الخطأ	٤٤٢,١٨٣١٤٤	١٩٦	٠٨٤,٩٣٤٤	--	--
المجموع	١٧٤٢٥٥٨,٤٢٢	١٩٩	--	--	--

بمراجعة نتائج الجدول(٤) يمكن الخروج بما يلي:

١- يختلف العنف ضد الزوجة، باختلاف متغير التنازع (متنازعات – غير متنازعات بمحكمة الأسرة)، حيث بلغت قيمة "ف" (٣٩,١٥٩) وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى (٠٠١,٠). وهذه النتيجة تأتي مؤيدة لصحة فرض الدراسة.

٢- لا يختلف العنف ضد الزوجة، باختلاف متغير العمل (تعملن – لا تعملن)، حيث بلغت قيمة "ف" (٢٠,٠) وهي قيمة غير دالة إحصائيًا. وهذه النتيجة تأتي غير مؤيدة لصحة فرض الدراسة.

٣- يختلف العنف ضد الزوجة، بالتفاعل بين متغيري (التنازع، والعمل) لدى المتزوجات، حيث بلغت قيمة "ف" (٢٩,٧) وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى (٠٠١,٠). وهذه النتيجة تأتي مؤيدة لصحة فرض الدراسة.

ولاختبار مصدر واتجاه الفروق الدالة سواء لأثر متغير التنازع كمتغير مستقل، أو لأثر التفاعل بين متغيري (التنازع، والعمل)، تم حساب الدلالة الإحصائية باستخدام قيمة "ت" لدلالة الفروق بين المجموعات المستقلة، على مقياس العنف ضد الزوجة، والجدول (٥) يوضح هذه النتائج.

بمراجعة نتائج الجدول (٥)، يمكن ملاحظة ما يلي:

١- وجدت فروق دالة إحصائيًا بين الزوجات المتنازعات بمحكمة الأسرة وبين الزوجات غير المتنازعات، على مقياس العنف ضد الزوجة، حيث بلغت قيمة "ت" (٩٨,١٣)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى (٠٠١,٠) في اتجاه الزوجات المتنازعات بمحكمة الأسرة.

٢- وجدت فروق دالة إحصائيًا بين الزوجات المتنازعات العاملات، والزوجات المتنازعات غير العاملات على مقياس العنف ضد الزوجة، حيث بلغت قيمة "ت" (٠٩,٢)، وهي دالة إحصائيًا عند مستوى (٠٥,٠) في اتجاه الزوجات المتنازعات غير العاملات.

٣- وجدت فروق دالة إحصائيًا بين الزوجات المتنازعات العاملات، والزوجات غير المتنازعات العاملات على مقياس العنف ضد الزوجة، حيث بلغت قيمة "ت" (٥١,٩)، وهي دالة إحصائيًا عند مستوى (٠٠١,٠) في اتجاه الزوجات المتنازعات العاملات.

٤- وجدت فروق دالة إحصائيًا بين الزوجات المتنازعات العاملات، والزوجات غير المتنازعات غير العاملات على مقياس العنف ضد الزوجة، حيث بلغت قيمة "ت" (٤٤,٧)، وهي دالة إحصائيًا عند مستوى (٠٠١,٠)، في اتجاه الزوجات المتنازعات العاملات.

٥- وجدت فروق دالة إحصائيًا بين الزوجات المتنازعات غير العاملات، والزوجات غير المتنازعات العاملات، على مقياس العنف ضد الزوجة، حيث بلغت قيمة "ت" (٣٩,١١)، وهي دالة إحصائيًا عند مستوى (٠٠١,٠) في اتجاه الزوجات المتنازعات غير العاملات.

٦- وجدت فروق دالة إحصائيًا بين الزوجات المتنازعات غير العاملات، والزوجات غير المتنازعات غير العاملات على مقياس العنف ضد الزوجة، حيث بلغت قيمة "ت" (٠٨,١٠)، وهي دالة إحصائيًا عند مستوى (٠٠١,٠)، في اتجاه الزوجات المتنازعات غير العاملات.

٧- لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين الزوجات غير المتنازعات العاملات، والزوجات غير المتنازعات غير العاملات على مقياس العنف ضد الزوجة، (ت = ٨٢,١)، وليست دالة إحصائيًا.

جدول(٥) الدلالة الإحصائية باستخدام قيمة "ت" للفروق بين متوسطات المجموعات المستقلة التي أظهرت نتائج قيمة "ف" F وجود دلالة إحصائية لها (ن=٢٠٠)

م	المجموعة	عدد	متوسط	انحراف معياري	قيمة "ت"	الدلالة	في اتجاه
١	متنازعات ككل	١٠٠	٦٧,٣٠٢	٧٣,٩٢	٩٨١,١٣	٠٠١،٠	المتنازعات ككل
	غير متنازعات ككل	١٠٠	٨٧,١٠٨	٠٣,١٠٣			
٢	متنازعات يعملن	٥٣	٧٠,٢٨٤	٥٤,٩٩	٠٩٣,٢	٠٥,٠	متنازعات لا يعملن
	متنازعات لا يعملن	٤٧	٩٤,٣٢٢	٧٠،٨٠			
٣	متنازعات يعملن	٥٣	٧٠,٢٨٤	٥٤,٩٩	٥١١,٩	٠٠١,٠	متنازعات يعملن
	غير متناعات يعملن	٨٦	٣٥,١١٦	٤٦,١٠٢			

م	المجموعة	عدد	متوسط	انحراف معياري	قيمة "ت"	الدلالة	في اتجاه
٤	متنازعات يعملن	٥٣	٧٠,٢٨٤	٥٤,٩٩	٤٤٠,٧	٠٠١,٠	متنازعات يعملن
	غير متنازعات لا يعملن	١٤	٩٣,٦٢	٧٦,٩٧			
٥	متنازعات لا يعملن	٤٧	٩٤,٣٢٢	٧٠,٨٠	٩٣٩,١١	٠٠١,٠	متنازعات لا يعملن
	غير متناعات يعملن	٨٦	٣٥,١١٦	٤٦,١٠٢			
٦	متنازعات لا يعملن	٤٧	٩٤,٣٢٢	٧٠,٨٠	٠٧٥,١٠	٠٠١,٠	متنازعات لا يعملن
	غير متنازعات لا يعملن	١٤	٩٣,٦٢	٧٦,٩٧			
٧	غير متناعات يعملن	٨٦	٣٥,١١٦	٤٦,١٠٢	٨٢٠,١	لا توجد	--
	غير متنازعات لا يعملن	١٤	٩٣,٦٢	٧٦,٩٧			

ويتضح من نتائج الفرض الثالث أن العنف ضد الزوجة أعلى لدى الزوجات المتنازعات بمحكمة الأسرة، وذلك بمقارنته لدى الزوجات غير المتنازعات، وتأتي هذه النتيجة في الاتجاه المؤيد لفرض الدراسة، كما أنها تأتي متفقة مع نتائج بعض الدراسات السابقة، كدراسة (رندا يوسف وآخرين، ٢٠١٦) والتي أظهرت أن هناك انتشارا للعنف الجسدي بصورة كبيرة، والعنف النفسي بأشكاله المختلفة، والعنف الاقتصادي، والعنف الجنسي، لدى الغالبية العظمى من عينة الدراسة من السيدات الريفيات اللاتي لهن قضايا في محمكة الأسرة من بعض مراكز وقرى محافظة أسيوط، وأن هذا هو السبب الرئيسي للجوئهن لمحكمة الأسرة.

أما النتائج الخاصة بعلاقة عمل الزوجة بالعنف الواقع عليها من زوجها، فقد أظهرت نتائج تحليل التباين (جدول ٤)، أن العنف ضد الزوجة لا يختلف باختلاف

متغير العمل (تعملن – لا تعملن)، وهذه النتيجة تأتي غير مؤيدة لصحة فرض الدراسة، ومع ذلك تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (هبة علي حسن، ٢٠٠٣)، في عدم وجود فروق بين السيدات المتزوجات العاملات وغير العاملات في التعرض للإساءة من الزوج.

كما أن هذه النتيجة تختلف عن النتيجة التي توصلت لها دراسة (رندا يوسف وآخرين، ٢٠١٦)، على (١٢٢) من السيدات اللاتي لهن قضايا في محكمة الأسرة بقرى ومراكز أسيوط، فقد توصلت إلى أن متغير عمل المرأة، يؤثر على حجم العنف الزوجي الموجه ضدها؛ فالغالبية العظمى من السيدات المتنازعات بمحكمة الأسرة كن زوجات لا يعملن بنسبة (٨١,٩%)، على حين بلغت نسبة العاملات منهن (١٨,١%) فقط. كما تختلف نتائج فرض الدراسة مع نتائج دراسة (سحر الشرع، عبد الله قازان، ٢٠١٧ والتي توصلت إلى العنف الجسدي الموجه ضد الزوجة في المجتمع الأردني، يختلف باختلاف الدخل الشهري، فكلما انخفض مستوى الدخل الشهري للأسرة، كلما زاد مستوى العنف الجسدي للزوج نحو زوجته. وتختلف نتائج فرض الدراسة أيضا، مع نتائج دراسة (بنه بوزبون، ٢٠٠٤)، التي توصلت إلى إرتفاع نسب العنف بين النساء غير العاملات، مقارنة بالزوجات العاملات، وأن هناك علاقة عكسية بين معدل دخل الزوجة ونسبة تعرضها للعنف الزوجي، فكلما زاد معدل دخل الزوجة كلما قل احتمال تعرضها للعنف من زوجها.

وبالنسبة لنتائج التفاعل بين متغيري التنازع بمحكمة الأسرة، والعمل، أظهرت النتائج أن مجموعة الزوجات المتنازعات بمحكمة الأسرة ولا تعملن، كن أكثر المجموعات تعرضا للعنف من الزوج، يليها مجموعة المتنازعات وتعملن، أما مجموعة غير المتنازعات بمحكمة الأسرة، فقد انخفض العنف الزوجي ضدها، كما أن المجموعة الأقل تعرضا للعنف من الزوج، فكانت مجموعة الزوجات غير المتنازعات بمحكمة الأسرة ولا تعملن.

وعند تفسير النتيجة التي مفادها أنه لا توجد فروق في عنف الزوج نحو زوجته، بناء على اختلاف متغير العمل لديهن، وأن الزوجات العاملات لا يختلفن عن الزوجات غير العاملات في العنف الموجه ضدها من الزوج، وأيضا عند تفسير النتائج الخاصة بالتفاعل بين متغير التنازع بمحكمة الأسرة ومتغير العمل، يرى الباحثون القائمون بهذه الدراسة، أن متغير العمل وحده غير كاف لتفسير علاقته بمتغير العنف ضد الزوجة، فمتغير عمل الزوجة متغيرا مركبا تتداخل معه متغيرات أخرى لم يتم ضبطها في هذه الدراسة، على سبيل المثال، هل تسهم الزوجة التي تعمل، بجزء من دخلها في التخفيف عن كاهل الأسرة، فقد تقوم الزوجة بمساعدة الأسرة بكل أو معظم دخلها، مما قد يؤدي إلى التخفيف من ضغوط الحياة، وبالتالي مزيد من التوافق الأسري، وقد تحتفظ الزوجة بدخلها كله لنفسها، ولا تسهم للأسرة بشيء منه، مما قد يزيد المشكلات سوءا بينها وبين زوجها، خاصة إذا كانت الظروف المالية للأسرة صعبة، وقد يؤدي ذلك في نهاية الأمر لمزيد من العنف ضدها من زوجها.

وقد تعمل الزوجة، لكن دخلها من العمل قد يكون منخفضا، كما قد تعمل الزوجة على حين لا يعمل زوجها، وبالتالي فإن دخلها يكون غير كاف لمصروفات الأسرة. وهناك أيضا متغير عمل الزوج؛ فقد نجد زوجات لا يعملن، لكن دخل زوجها كبيرا، مما يجعل مستوى الأسرة الاقتصادي مرتفعا، لذا كان من الأفضل في هذه الدراسة ضبط المتغيرات الأخرى المتداخلة مع متغير عمل الزوجة؛ مثل حجم دخل الزوجة، وحجم دخل الزوج، والمستوى الاقتصادي للأسرة ككل. فقد توصلت دراسات عديدة إلى تأثر متغير المستوى الاقتصادي للأسرة، على العنف في المجتمع بشكل عام، والعنف داخل الأسرة بشكل خاص، والذي يقع في إطاره العنف ضد الزوجة.

ففي دراسة (Kochetkova, S., 2000) على عينة من (٣٢٦) من المواطنين الروس، توصلت نتائج إلى أن من أسباب العنف الأسري، كان صعوبة الحياة الاقتصادية الاجتماعية للأسرة، وانخفاض مستوى الدخل، والبطالة. وفي دراسة (هند طه، وآخرون، ٢٠٠٢: ١٥٥، ١٦٠) انتهت إلى أن ٧٩,٧٦% من كتاب الأبواب الثابتة بالصحف المصرية، والذين يمثلون عينة الدراسة، يرون أن ارتفاع نسبة البطالة تعد أهم أسباب العنف في الشارع في المجتمع المصري. وتوصلت دراسة (ليلى عبد الجواد، محمد سعد محمد، ٢٠٠٢: ٥٧٥) إلى أن من العوامل المسببة للعنف لدى الشباب كان ذكر المشكلات والأوضاع الاقتصادية باعتبارها من أهم المتغيرات الفاعلة في ظاهرة العنف.

وفي دراسة (حمدي مكاوي، وآخرين، ٢٠٠٢: ٥١١، ٥١٤) على مجموعة من النساء مرتكبات السلوك الإجرامي، المحكوم عليهن بالسجن، وجد أن هناك انخفاضا شديدا في المستوى الاقتصادي لهن؛ فقد بلغت نسبة الذين ينتمون للطبقة الفقيرة ٦٠% منهن، أما اللائي ينتمين للطبقة تحت المتوسطة ٣٠% واللائي ينتمين للطبقة المتوسطة ١٠%. ولم يكن منهن أي واحدة ممن تنتمي للطبقة فوق المتوسطة. في دراسة (جبر محمد جبر، وعادل هريدي، ٢٠٠٣) على ٥٧٧ فردا، توصلت الدراسة لنتائج منها أن العوامل الاقتصادية جاءت في المرتبة الأولى، بين دوافع ممارسة العنف لدى عينة الدراسة.

مما سبق، فإن الباحثون القائمون بهذه الدراسة، يوصون بإجراء دراسة – أو دراسات – تتناول بحث مدى اختلاف العنف ضد الزوجة، نتيجة اختلاف عدد من المتغيرات الديموجرافية، مثل حالة التنازع بمحكمة الأسرة (متنازعات – غير متنازعات)، والعمل (تعملن – لا تعملن)، والمستوى الاقتصادي للأسرة (منخفض – متوسط – مرتفع).

بحوث ودراسات مقترحة:

من خلال نتائج الدراسة الحالية، يمكن اقتراح عدد من الموضوعات البحثية، منها:

١- الفروق في العنف ضد الزوجة، وفقا لاختلاف متغيرات: حالة التنازع بمحكمة الأسرة (متنازعات – غير متنازعات)، والعمل (تعملن – لا تعملن)، والمستوى الاقتصادي للأسرة (منخفض – متوسط – مرتفع)، والتفاعل بين المتغيرات الثلاثة.

٢- الفروق في العنف ضد الزوجة المتنازعة بمحكمة الأسرة، وفقا لاختلاف متغيرات: مدة الزواج (قصيرة – طويلة)، وعدد الأبناء (بدون – من طفل إلى ثلاثة – ٤ فأكثر)، والعمل (تعمل – لا تعمل)، والتفاعل بين المتغيرات الثلاثة.

٣- الفروق في العنف ضد الزوجة المتنازعة بمحكمة الأسرة، وفقا لاختلاف متغيرات: إدمان الزوج للإنترنت، والفرق في السن بين الزوجين (كبير – صغير)، ومدة الزواج (قصيرة – طويلة)، والتفاعل بين المتغيرات الثلاثة.

٤- الفروق في العنف ضد الزوجة المتنازعة بمحكمة الأسرة، وفقا لاختلاف متغيرات: المستوى التعليمي للزوج (منخفض – مرتفع)، والمستوى التعليمي للزوجة (منخفض – مرتفع)، والمستوى الاقتصادي للأسرة (منخفض – متوسط – مرتفع)، والتفاعل بين المتغيرات الثلاثة.

٥- إسهام بعض المتغيرات الديموجرافية (المستوى التعليمي للزوجة – محل الإقامة – مدة الزواج – فرق السن بين الزوجين – عدد الأطفال) في التنبؤ بالعنف ضد الزوجة المتنازعة بمحكمة الأسرة.

توصيات الدراسة:

من خلال نتائج الدراسة الحالية، يمكن اقتراح عدد من التوصيات، منها:

١- نشر ثقافة التسامح بين أفراد الأسرة، في وسائل الإعلام المختلفة، وفي الأندية ولدى طلاب الجامعات.

٢- بناء برامج إرشادية خاصة، ودورات تدريبية تقدم للمقبلين على الزواج، لتعليمهم كيفية حل المشكلات المتوقع حدوثها مستقبلا بين الزوجين.

٣- نشر ثقافة تعرف العوامل الديموجرافية والنفسية والاجتماعية المسهمة في رفع مستوى التوافق الزواجي داخل الأسرة، سواء للمقبلين على الزواج أو للأزواج والزوجات.

٤- بناء قاعدة معلوماتية على المستوى القومي، يمكن فيها تسجيل بيانات عن قضايا العنف ضد المرأة بشكل عام، والعنف ضد الزوجة بشكل خاص، كما يسجل فيها نتائج البحوث والدراسات عن هذا النوع من العنف، يمكن أن تستفيد منها الجهات البحثية، أو الباحثين الراغبين في البحث والدراسة.

المراجـــع:

أشرف جلال (٢٠٠٤). **قيادات المرأة وتحديات المستقبل.** القاهرة، مطابع الشركة للطباعة والنشر والتوزيع.

ألفت حسن محمد المعصوابي (٠١٥). **العنف الزوجي الممارس ضد الزوجة ومستوى تقبله وعلاقته بالصحة النفسية لدى نساء محافظة غزة.** رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة لكلية التربية جامعة الأزهر فرع قطاع غزة.

إيمان عبد الوهاب موسى (٢٠٠٧). انعكاس الوضع الحالي على العلاقات الاسرية (العنف ضد الزوجة)، بحث ميداني في مدينة الموصل. **دراسات موصلية**، العدد ١٧.

بنه بوزبون (٢٠٠٤). **العنف الأسري.** بيروت، دار الكنوز الأدبية.

جبر محمد جبر، عادل محمد هريدي (٢٠٠٣): دوافع ومستويات ممارسة العنف في ضوء بعض الخصائص الديموجرافية. **المجلة المصرية للدراسات النفسية**، المجلد ١٣، العدد ٤٠، يوليه ، صص ٨٦ – ١٥٨.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٩). **الكتاب الإحصائي السنوي (تقرير عن الطلاق في مصر).** القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

حمدي أحمد مكاوي، إبراهيم شحاتة، سمير الليثي، فتحي الكومي، محمد زويل، وأحمد ياسين (٢٠٠٢): دراسة بيولوجية على مرتكبي السلوك الإجرامي. في: **المؤتمر السنوي الرابع "الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري"**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة، ٢٠ _ ٢٤ إبريل ٢٠٠٢، المجلد الأول، ص ص ٤٨٣ – ٥٢٢

دانييل لاجاش – ترجمة مصطفى زيور، وعبد السلام القفاش (د. ت.). **المجمل في التحليل النفسي.** القاهرة: جامعة عين شمس، كلية الآداب، مكتبة الدراسات النفسية والاجتماعية.

رأفت عبد الباسط قابيل (٢٠٠٩). العنف الزواجي وعلاقته ببعض الإضطرابات الشخصية لدى المتزوجات. **مجلة علم النفس المعاصر والعلوم الإنسانية**، مجلد ٢٠ يناير ١– ٢٥، جامعة سوهاج.

رشدي شحاتة أبو زيد (٢٠٠٨). **العنف ضد المرأة وكيفية مواجهته في ضوء أحكام الفقه الإسلامي.** دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى.

رنا محمد سلمان أبو جبل (٢٠١٧). **العنف الموجه نحو الزوجة وعلاقته بالرضا عن الحياة والإكتئاب لدى الزوجات في غزة.** رسالة الماجستير، جامعة الأزهر كلية التربية، غزة.

حمدي أحمد، مصطفى السميع هلال، عبد سامية الدين راشد، جمال محمد يوسف سلطان، رندا أسيوط. محافظة في الريفية المرأة ضد العنف وآثار (٢٠١٦). دراسة أسباب
Assiut J. Agric. Sci., (48) No. (1-2) 2017 (557-572)

زينب شقير" (٢٠١٧). **مقياس العنف ضد الزوجة.** القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

زينب محمد شقير (٢٠١٦). الصلابة النفسية للمرأه القيادية المُعيلة وغير المُعيلة، **مجلة كلية التربية، جامعة طنطا**، عدد ٣، ١٥٨- ١٦٠.

سامي عوض أبو اسحق (٢٠١٣). أنواع العنف الموجة من الزوج للزوجة دراسة على عنية من الطالبات المتزوجات الدراسات في جامعة القدس المفتوحة منطقة خان يونس التعليمية. **مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات.** العدد الرابع، يناير.

سحر يوسف الشرع، وعبد الله قازان (٢٠١٧). العنف الموجه ضد الزوجة في الأسرة الأردنية أشكاله ومرتكزاته الجندرية. **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية تصدرها عمادة البحث العلمي وضمان الجودة، الجامعة الأردنية** في عمان ، المجلد ٤٤، عدد ٣: ١-١٧.

سفيان أبو نجيلة (٢٠٠٦). مستوى ومظاهر العنف الزواجي الموجه ضد الزوجة وعلاقته ببعض المتغيرات الإجتماعية والسياسية. **المجلة المصرية للدراسات النفسية.** ١٦(٥٠)، ٨٢- ١٨٦.

سهيلة سمير فرج (٢٠٢٠). **العنف ضد الزوجة وعلاقته بأحادية الرؤية وأنماط التعلق الوجداني لدى الزوجات المتنازعات بمحكمة الأسرة.** رسالة دكتوراه (غير منشورة)، مقدمه لقسم علم النفس بكلية الآداب جامعة أسيوط.

سوسن عثمان عبد اللطيف ومحمد جمال حسين شديد (٢٠٠٣). **محكمة الأسرة اتجاه جديد في الممارسة المهنية لدعم تماسك الأسرة العربية.** المؤتمر العلمى السادس عشر، القاهرة، جامعة حلوان.

الشيماء محمد إبراهيم (٢٠١٧). **المتغيرات النفسية والإجتماعية وعلاقتها بالعنف الزواجي عند المرأة.** القاهرة: المكتب العربي للمعارف.

صبرى محمد خليل خيري (٢٠١٤). **مفهوم العنف : تعريفه وتفسيره بين العلم والفلسفة.**

طريف شوقي (٢٠٠٠). **العنف في الأسرة المصرية: دراسة نفسية استكشافية. التقرير الثاني،** القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

طه أحمد المستكاوي (٢٠٠٣): السلوك العدواني لدى تلاميذ المدارس الثانوية في ضوء بعض المتغيرات؛ دراسة نفسية. ***مجلة علم النفس المعاصر والعلوم الإنسانية***، جامعة المنيا، المجلد ١٤، صص ١١ – ١١١.

طه أحمد المستكاوي (٢٠٠٥): السلوك العدواني وعلاقته ببعض المتغيرات الديموجرافية وسمات الشخصية لدى تلاميذ الثانوية العامة. **حوليات مركز البحوث والدراسات النفسية، كلية الآداب – جامعة القاهرة،** الحولية الأولى، الرسالة الثالثة، رمضان ١٤٢٦ – أكتوبر ٢٠٠٥م.

طه أحمد المستكاوي (٢٠٠٩). **قدرة بعض المتغيرات الديموجرافية على التنبؤ بالسلوك العنيف لدى تلاميذ وتلميذات الثانوية العامة.** كتاب بحوث ندوة علم النفس وقضايا الأسرة الخليجية، المنعقدة بكلية التربية جامعة البحرين، في يومي ١٢ و١٣ مايو ٢٠٠٩، ص ص ٣٠٦ – ٣٤٠.

طه أحمد المستكاوي (٢٠٢٠). **نظريات الشخصية. (تحت النشر)** القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

عدلي السمري (٢٠٠١). **العنف في الأسرة تأديب مشروع أم انتهاك محظور.** القاهرة، دار المعارف الجامعية.

فاطمة مصطفى (٢٠٠٦). **الخلع.** القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب.

فرج عبد القادر طه (٢٠٠٥). **موسوعة علم النفس والتحليل النفسي.** الطبعة الثالثة، دون دار نشر، القاهرة.

فوزية عبد الستار (٢٠٠٥). **المرأة في التشريعات المصرية.** الطبعة الثانية، القاهرة، المجلس القومى للمرأة.

القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤ والذي صدر في ١٧ مارس ٢٠٠٤م والخاص بمحكمة الأسرة؛ اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق، الجهاز المركزي للإحصاء في العراق (ب. ت.). **العنف ضد المرأة في العراق؛ الإشكاليات والخيارات.** بغداد: صندوق الأمم المتحدة للسكان في العراق، مكتب العراق.

ليلى عبد الجواد، محمد سعد محمد (٢٠٠٢) تصورات الشباب لواقع ومستقبل العنف في المجتمع المصري. في: **المؤتمر السنوي الرابع "الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري"**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة، ٢٠ _ ٢٤ إبريل ٢٠٠٢، المجلد الثاني، ص ص ٥٦١ – ٥٩١.

المجلس القومي للمرأة في مصر (٢٠٠٩). **دراسة العنف ضد النساء في مصر؛ ملخص النتائج.** القاهرة: المجلس القومي للمرأة في مصر.

محمد جعفر جمل (٢٠٠٢). **المساعدة الإرشادية النفسية.** جدة، الدار السعودية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.

محمد علي سلامة (٢٠٠٧). **محكمة الأسرة ودورها فى المجتمع.** الإسكندرية، دار الوفاء للطباعة والنشر.

محمد عودة الريماوي (٢٠٠٨). **علم النفس العام.** الطبعة الثانية، عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع.

مروان كجك (١٩٨٨). **الأسرة المسلمة أمام الفيديو والتلفزيون.** الرياض: دار طيبة.

مصطفي حسن (٢٠١٠). أساليب موجهة العنف الأسري ضد الزوجة، دراسة مقارنة بين الريف والحضر. **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، مصر، ٢٨(٢).

مكرلوفي يمينة (٢٠١٥). **استراتيجيات التعامل لدى الزوجة المعنفة وعلاقتها بالتوافق الزواجي.** رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة لقسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، بكلية العلوم الاجتماعية جامعة وهران ٢ بالجزائر

منير كرداشة (٢٠٠٩). **العنف الأسري: سسيولوجية الرجل العنيف والمرأة المعنفة.** الأردن، دار الكتاب الحديث للنشر.

مي سليم عبد الحميد الطاهر (٢٠٠٦). **مظاهر العنف ضد الزوجة وعلاقته بسمات الشخصية وتقدير الذات وأساليب التعامل لدى الزوجات المعنفات في الأردن.** رسالة دكتوراه

(غير منشورة)، مقدمة إلى قسم قسم علم النفس والإرشاد والتربية الخاصة، كلية العلوم التربوية والنفسية، جامعة عمان العربية بالأردن.

ناديا إبراهيم يوسف (٢٠١٦). أسباب وأشكال العنف ضد الزوجة في المجتمع لأردني: دراسة ميدانية. **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، الأردن، مج ٤٣.

نادية حسن أبو سكينة ومنال عبد الرحمن خضر (٢٠١١). **العلاقات والمشكلات الأسرية**. عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع.

هبة علي حسين (٢٠٠٣). **الإساءة إلى المرأة**. القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

هند طه، هبة جمال، منى يوسف، مايسة جمعة (٢٠٠٢): استطلاع رأي كتاب الأبواب الثابتة بالصحف المصرية حول قضية العنف الاجتماعي في المجتمع المصري. في: **المؤتمر السنوي الرابع "الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري"**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة، ٢٠ _ ٢٤ إبريل ٢٠٠٢، المجلد الأول، ص ص ١٢٥ – ١٧٢.

Alisha, A. & Brenda, T.(2001). Self esteem as a predictor of attitude towaeds wife abuse among muslim women, ***Journal of Social Psychology,*** Vol. 14(1), No. 1, pp: 3-30.

Aparecida, R., Michele, L., Laporti, F., Roberto, F., Fernandes, A., Miyamuraa, K., & Yuki, D.(2019). Analysis of violence against older adults in police reports. ***Journal of Archives of Psychiatric Nursing,*** 33, 407- 413.

Arënliu, A., Kelmendi, K., & Bërxulli, D. (2019). Socio-demographic associates of tolerant attitudes towardintimate partner violence against women in Kosovo. ***The Social Science Journal.***

Bijaya, P., Kathy, H., & Elisavat, P., (2020). Factors influencing silencing of women who experience intimate partner violence: An integrative review. ***Aggresion and violent Behavior***.

Ellsberg, M., & Heise, L., (2005). ***Researching Violence Against Women: A Practical Guide for Researchers and Activists.*** Washington DC, United States: World Health Organization.

Kochetkova, S., (2000): An experiment in analyzing violence in the home. ***Russian Education and Society,*** Vol. 2, No. Aug., 2000, pp. 56 – 62.

Mavrikiou, Petroula M.; Apostolidou, Martha & Parlalis, Stavros K. (2019). Risk factors for the prevalence of domestic violence against women in Cyprus. ***The Social Science Journal,*** Volume 51, 2019 - Issue 2, 295-301, Published online: 09 Dec 2019. https://doi.org/10.1016/j.soscij.2014.02.002.

Namy, S., Carlson, C., Ohara, K., Nakuti, J., Bukuluki, P., Lwanyaaga, J., Namakula, S., Nanyunja, B., Milton, L., Naker, D., Michau, L. (2016). Towards a feminist understanding of intersecting violence against women and children in the family. ***Journal Homepage, Social Science & Medicine***, vol. 184, 40- 48.

Verona, E., Christopher, J., & Alan, R. (2002). A Direct Assessment of the Role of State and Trait Negative Emotion in Aggressive Behavior. ***Journal of Abnormal psychology,*** Vol. 111, No. 2, 249- 258.

website, http://drsabrikhalil.wordpress.com/2014/01/

World Health Organization (2002). ***World report on violence and health.*** Geneva, Switzerland: WHO.